الانتهاكات بحق الإعلام في سوريا

تقرير شهر كانون الأول 2023

SYJAssociation
WWW.SYJA.ORG

SYRIAN JOURNALISTS ASSOCIATION

رابطة الصحفيين السوريين

المركز السوري للحريات الصحفية

هو منظمة تتبع رابطة الصحفيين السوريين إدارياً ، يهدف المركز للدفاع عن الحريات الصحفية في سوريا ، ويعمل على توثيق الانتهاكات التي تقع ضد الإعلاميين والمراكز الإعلامية فيها وتلك التي تقع بحق إعلاميين سوريين خارج البلاد ، ومن ثم يصدر تقارير بها ، كما يصدر المركز بيانات صحفية في مناسبات مختلفة .

أُنشئ المركز بتاريخ 1حزيران 2014 م ، ليتابع منذ ذلك الوقت عمل لجنة الحريات الصحفية في رابطة الصحفيين السوريين التي تأسست في شباط 2012 ، والتي عملت على توثيق الانتهاكات بحق الإعلام في سوريا .

www.syja.org

freedomcenter@syja.org

The SJA is a non-governmental organization registered under French law of associations.
No. W751220283 on 07/06/2013

*** تسمح رابطة الصحفيين السوريين لكافة وسائل الإعلام والمنظمات ذات الشأن بنشر هذا التقرير كلياً أو جزئياً، والاقتباس منه، شريطة الإشارة إلى المصدر.**

*** الصور المنشورة في التقرير مأخوذة من مصادر مفتوحة أو سمح أصحابها أو ذووهم لرابطة الصحفيين السوريين باستخدامها.**

أولاً- ملخص التقرير

يرصد هذا التقرير الانتهاكات التي ارتكبت ضد الإعلام في سوريا وتمكن المركز من توثيقها خلال شهر كانون الأول 2023.

*الاعتداء بالضرب على إعلاميين: سجل المركز 6 حالات كانت على يد المعارضة السورية المسلحة.

* احتجاز إعلامي وتوقيفه عن العمل: سجل المركز حالة احتجاز وحالة توقيف عن العمل، ارتكبت بحق إعلامي من قبل هيئة تحرير الشام.

* الحكم بالسجن على صحفيين سوريين: سجل المركز حالتين ارتكبتا على يد السلطات التركية.

ملاحظة هامة: الانتهاكات الواردة في هذا التقرير هي الانتهاكات التي وثقها المركز وتأكد منها وتطابقت مع معاييره في التوثيق، وربما تكون هناك انتهاكات أخرى حصلت لكن لم يعلم بها المركز أو لم يتمكن من التحقق منها.

ثانياً- معايير التوثيق

يعتمد المركز السوري للحريات الصحفية في توثيق الانتهاكات التي تقع ضد الصحفيين والناشطين الإعلاميين على معايير محددة وفق القوانين والأعراف الدولية الخاصة بحماية الصحفيين، والتي ترتكبها مختلف أطراف الصراع في سوريا وخارج سوريا التي ترتكب ضد الصحفيين والإعلاميين السوريين ، متوخياً بذلك "الدقة" و " الشفافية " و "المهنية" في جمع المعلومات وتحليلها ووضعها في إطارها القانوني السليم .

وينطلق المركز في عمله من إيمانه الكامل في واجبه بتوثيق الانتهاكات التي تقع ضد الإعلاميين وفي الدفاع عنهم، حمايةً لحقوقهم المستقبلية في جبر الضرر، وعدم إفلات المجرمين من العقاب اللازم، وصولاً إلى إعلامٍ حر وغير موجه، تحقيقاً للعدالة والمساواة في سوريا المستقبل، ومن هذه المعايير:

ضحايا الإعلام:

يقوم المركز السوري للحريات الصحفية بتوثيق الانتهاكات التي يتعرض لها الإعلاميون في سوريا مهما كانت جنسياتهم، جنسهم، عرقهم، طائفتهم، الجهة التي يعملون لديها أو الجهة المعتدية، بالإضافة إلى قيامه بتوثيق الاعتداءات التي يتعرض لها الإعلاميون السوريون خارج البلاد، و يسري الأمر ذاته على الانتهاكات التي تتعرض لها المكاتب و المراكز و المؤسسات الإعلامية، إضافة إلى ذلك لا يقوم المركز بنشر أخبار الانتهاكات إذا طلب الضحية أو ذويه ذلك.

وقوع الانتهاك خلال العمل الإعلامي:

يوثق المركز السوري للحريات الصحفية الانتهاكات التي تقع بحق الإعلاميين خلال قيامهم بالعمل الإعلامي، سواء تم استهدافهم بشكل مباشر أو غير مباشر.

حالة الإعلامي

الذي يكون على صلة بالعمل المسلح:
يمتنع المركز عن توثيق الاعتداء الواقع على الإعلامي الذي له صلة ما بالعمل المسلح.

الإعلامي في القوى المسلحة:

يقوم مركز الحريات بتوثيق الانتهاكات الواقعة على إعلاميي القوى المسلحة شرط انتفاء صلتهم بالعمل المسلح وفق المعيار السابق.

في كانون الأول 2023:
توثيق عشر انتهاكات جديدة

ما تزال الانتهاكات ضد الإعلام مستمرة في سوريا، إذ كانت لحالات التضييق المستمر على الحريات الإعلامية وما يرافقها من تهديدات تمّس أمن وسلامة الإعلاميين وحرية العمل الإعلامي، أسباباً مباشرة للانتهاك الموثق خلال شهر كانون الأول 2023، الذي سجل المركز فيه وللشهر الثالث على التوالي، تغيراً نسبياً في مؤشر أنواع الانتهاكات المرتكبة ومناطق ارتكابها، مقارنةً ببقية أشهر العام الحالي.

كانون الأول الأكثر تسجيلاً للانتهاكات مقارنة بأشهر عام 2023

وثق المركز السوري للحريات الصحفية في رابطة الصحفيين السوريين، وقوع 10 انتهاكات ضد الإعلام، في الشهر الأخير من عام 2023، كان منها 8 انتهاكات داخل سوريا وانتهاكين ارتكبا خارج سوريا ضد صحفيَين سوريين، وبذلك يكون شهر كانون الأول قد شهد ارتفاعاً كبيراً في أعداد الانتهاكات الموثقة مقارنةً بأشهر عام 2023.

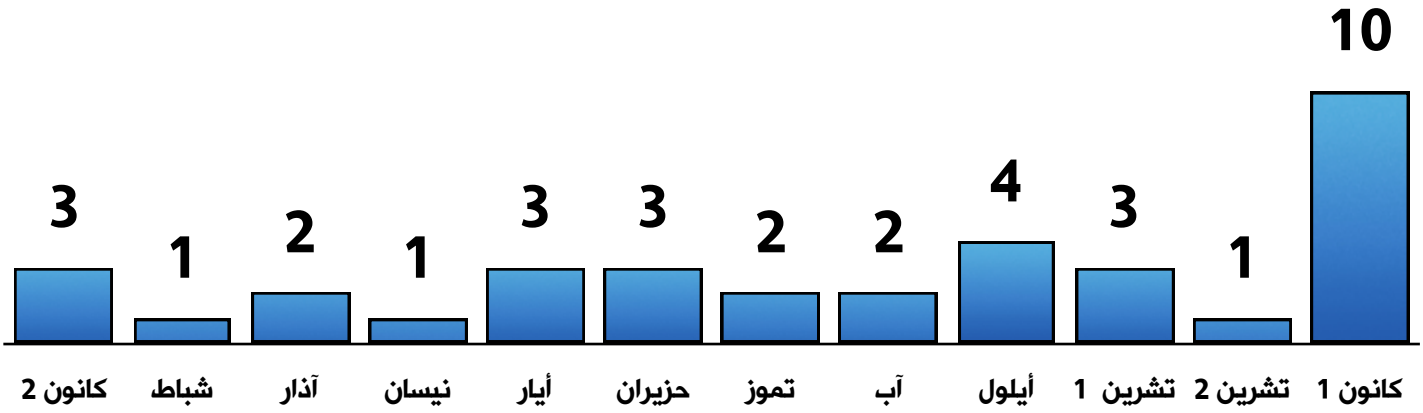

عدد الانتهاكات خلال عام 2023	عدد الانتهاكات الموثقة منذ عام 2011
35	1511

وحلّت المعارضة السورية المسلحة على رأس الجهات المنتهكة خلال كانون الأول 2023، وذلك بمسؤوليتها عن ارتكاب 6 انتهاكات، فيما كانت هيئة تحرير الشام مسؤولة عن ارتكاب انتهاكين، في حين كانت السلطات التركية مسؤولة عن ارتكاب الانتهاكين الأخيرين.

الجهات المسؤولة عن ارتكاب الانتهاكات
خلال شهر كانون الأول 2023

وكان من أبرز ما وثقه المركز خلال شهر كانون الأول 2023، الاعتداء بالضرب على 6 إعلاميين، واحتجاز إعلامي وتوقيفه عن العمل، إذ اعتدت مجموعة مسلحة من عناصر أمنية تابعة للمعارضة السورية في مدينة الراعي شمالي حلب، على الإعلاميين، محمد هارون، ملاذ الحمصي، نزار أبو أيمن، همام الزين، أمين العلي، وفارس زين العابدين، في أثناء تغطيتهم لوقفة احتجاجية أمام القصر العدلي في المدينة.

إلى جانب ذلك، احتجزت عناصر أمن هيئة تحرير الشام، الإعلامي عدنان فيصل الإمام، في ريف حلب، كما أجبرته على توقيع تعهد بعدم ممارسة العمل الإعلامي، إلى أن أفرجت عنه بعد نحو 9 ساعات من مساء اليوم ذاته.

وعلى صعيد الانتهاكات ضد الصحفيين السوريين خارج البلاد، وثق المركز خلال كانون الأول 2023، انتهاكين ضد صحفيين سوريين، إذ أصدرت محكمة الجنايات الابتدائية الثامنة في ولاية إسطنبول التركية، بتاريخ 20/12/2023، حكماً على الصحفيين السوريين علاء فرحات وأحمد الريحاوي، بالسجن مدة 6 سنوات، وذلك على خلفية اتهامهما بالإساءة للجمهورية التركية.

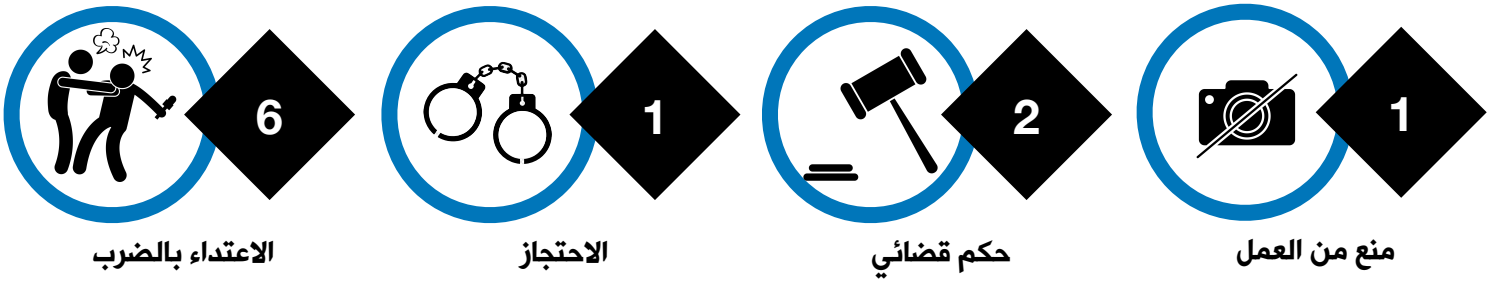

أنواع الانتهاكات المرتكبة خلال
شهر كانون الأول 2023

كذلك رصد المركز في سياق متابعاته الدورية لحالة التضييق المستمر على الحريات الإعلامية، حالة واحدة، وأدرجها المركز في قسم خاص، بعد أن تحقق منها ومن مدى مطابقتها لمعايير التوثيق، واكتمال أركان الانتهاكات بأشكالها المتعددة.

جغرافياً؛ تركزت معظم الانتهاكات بريف حلب، إذ شهدت المنطقة بمفردها وقوع 8 انتهاكات، فيما ارتكب الانتهاكان المتبقيان في تركيا.

4/1/2024

رابطة الصحفيين السوريين
المركز السوري للحريات الصحفية

رابعاً- التفاصيل

الاعتداء بالضرب على إعلاميين

- **اعتدت مجموعة مسلحة من عناصر أمنية تابعة للمعارضة السورية في مدينة الراعي شمالي حلب، بتاريخ 18/12/2023، على الإعلاميين، محمد هارون، ملاذ الحمصي، نزار أبو أيمن، همام الزين، أمين العلي، وفارس زين العابدين، في أثناء تغطيتهم لوقفة احتجاجية أمام القصر العدلي في المدينة.**

ويعمل محمد هارون كفري لانس وعمل سابقاً مراسلاً لـ"أورينت"، وهو من مواليد عام 2001 في مدينة مارع بريف حلب. فيما يعمل أمين العلي مراسلاً لموقع "السوري اليوم"، وعمل سابقاً مع "آرام نيوز" و"هيومن نيوز"، وراديو "الثورة".

ويعمل همام الزين مراسلاً لتلفزيون سوريا، بينما يعمل نزار أبو أيمن مصوراً للتلفزيون برفقة زميله همام.

كما يعمل ملاذ الحمصي، مصوراً لقناة "العربية"، وعمل سابقاً مراسلاً لـ"المركز الإعلامي السوري" و"ستيب نيوز و"أولاي نيوز"، وهو من مواليد عام 1982 في محافظة حمص، في حين يعمل فارس زين العابدين، مراسلاً لموقع "18 آذار"، وهو من مواليد عام 1989 في ريف دمشق.

وأكد الناشط الإعلامي فارس زين العابدين، في تصريح للمركز السوري للحريات الصحفية، تعرضه وزملاءه للاعتداء بالضرب، مضيفاً أنه تعرض للضرب المبرح على مختلف أنحاء جسده من قبل عناصر أمنية مسلحة بلباس مدني، أثناء تغطيتهم للمظاهرة أمام قصر العدل في مدينة الراعي شمالي حلب، مشيراً إلى أن العناصر احتجزته وزميله ملاذ ونقلته إلى مركز شرطة المدينة.

وقال الحمصي إنني "شاهدت بعدها الناشط الإعلامي فارس، وكانت تلاحقنا سيارة بيك آب فضية اللون، التي جاءت إلينا مسرعةً وترجل منها 6 عناصر مسلحين وبلباس مدني، وأقدموا على ضربنا وشتمنا، تعرضت لحظتها للضرب بأخمص السلاح على ظهري ورأسي الذي سالت منه الدماء، فيما تعرض زميلي فارس لضرب مبرح على مختلف أنحاء جسده، أدت إلى حدوث كدمات في وجهه، ومن ثم تم احتجازنا من قبل العناصر واقتيادنا إلى قيادة شرطة الراعي، وفي طريقنا تعرضنا للشتم والإهانة بعد أن تم مصادرة حقيبتي الشخصية وهاتف فارس".

وحول نقلهم إلى قسم الشرطة قال "الحمصي"، إنه "في قسم الشرطة، بمفرزة الأمن، أدخلونا إلى التحقيق، وأنكروا أن من احتجزنا تابعين لهم، بعد أن أخذوا أقوالنا حول حادثة الاعتداء علينا وكتبوا ضبطاً في الحادثة، واشتكينا على الأشخاص الذين قاموا بالاعتداء علينا بالضرب واحتجازنا، وبعد نحو 3 ساعات خرجنا من القسم، بعد أن أعادوا لنا جميع المعدات، مع مسح محتوى التصوير لهمام بعد أعادوا له الكاميرا في اليوم التالي"، مشيراً إلى أن العناصر الأمنية التي اعتدت عليهم كان بعضهم متواجداً في القسم، إلا أنهم لا يعلمون إلى أي جهة أمنية يتبعون.

من جهته قال محمد هارون، في تصريح للمركز السوري للحريات الصحفية: "توجهت لتغطية مظاهرة في مدينة الراعي، وبعيد انتهاء عملنا أنا وزملائي من التغطية، وأثناء خروجنا من حرم قصر العدل، حاولت عناصر أمنية منعنا من الخروج، وأخبرتني بأنه علينا الخروج من باب آخر، وحصل حينها تدافع، وفي لحظتها اعتدى

عنصر من الأمن بالضرب على وجهي وظهري، وقام بمصادرة هاتفي الشخصي والكاميرا، وحاول احتجازي، وعلى إثر ذلك تدخل عدد من المحامين المتواجدين في المكان ومنعوا عنصر الأمن من احتجازي وأعادوا لي الهاتف والكاميرا إلا أنها كانت قد تضررت وتعرضت للكسر بسبب الاعتداء".

وأضاف أنه غادر المكان بعدها رفقة عدد من المحامين الحاضرين هناك، ومشيراً إلى أن الناشط الإعلامي فارس زين العابدين تعرض للضرب المبرح حينها.

الإعلامي أمين العلي، قال للمركز: "توجهت إلى تغطية الاحتجاجات في مدينة الراعي برفقة عدد من الزملاء، وأثناء تواجدي في حرم قصر العدل للتغطية أخبرني أحد ضباط الأمن أنه ممنوع تغطية المظاهرة وقال لي (أنت ممنوع تغطي، وعليّ الذهاب معه إلى فرع الأمن لوجود عدة استفسارات)، وعندها أخبرت أحد المحامين الموجودين في المظاهرة أنني سأذهب مع الضابط إلى الفرع، وفي لحظتها تدخل المحامين وفهمت منهم أن الأمن لا يريد أن أغطي المظاهرة، بحجج واهية، وأثناء تغطيتنا أنا وزملائي للمظاهرة وعند مغادرتنا لحرم قصر العدل، قال لنا الأمن بأنه علينا الخروج من الباب الآخر ومنعونا من الخروج من الباب الأمامي، علمت أن الأمن يريد احتجازي أنا وزملائي ومصادرة معداتنا، وحصلت مشادات وتدافع، لمنع الأمن من احتجازي ومصادرة معداتي، حينها اعتدي عليّ أحد عناصر الأمن بالضرب وصادر الكاميرا بالقوة، واستطعت استرجاعها منه، وفي لحظتها تعرضت الكاميرا للضرر"، مشيراً إلى أن تدخل بعض المتواجدين من المتظاهرين واستطاع مغادرة المكان بعد مدة.

احتجاز إعلامي وتوقيفه عن العمل

- **احتجزت عناصر أمن هيئة تحرير الشام، بتاريخ 4/12/2023، الإعلامي عدنان فيصل الإمام، في ريف حلب، كما أجبرته على توقيع تعهد بعدم ممارسة العمل الإعلامي، إلى أن أفرجت عنه بعد نحو 9 ساعات من مساء اليوم ذاته.**

ويعمل "الإمام" مراسلاً لجريدة "العربي الجديد" ومتعاون مع تلفزيون سوريا، وعمل سابقاً مع العديد من القنوات منها TRT التركية، bbc, سكاي نيوز، أورينت، وهو من مواليد عام 1992 في مدينة عندان بريف حلب.

وقال "الإمام" في تصريح للمركز السوري للحريات الصحفية، إن "عناصر حاجز معبر الغزاوية التابع لهيئة تحرير الشام، في ريف حلب، احتجزوني حوالي الساعة 11 صباح يوم 4 كانون الأول 2023، أثناء مروري من الحاجز، ووضعوني في غرفة بمفردي حتى حوالي الساعة الثالثة دون أن سؤالي أو توضيح سبب الاحتجاز".

وأوضح أنه "حوالي الساعة الثالثة حضر عنصر أمني وقال لي أن اسمي ورد في قضية أمنية من خلال تحقيقاتهم، وأنهم يريدون التأكد من ذلك، وطلب مني أن أفتح له هاتفي الشخصي، لأنه يريد تفتيشه، فرفضت ذلك، إلا أمام القضاء أو الجهات الإعلامية".

وتابع "الإمام": "بعد ذلك، حضر شخص أمني آخر، وتحدث معي وأخبرني أن اتعاون معهم بالتحقيق وأن أفتح لهم هاتفي الشخصي، وإلا سيتم تحويلي إلى سجن حارم، وسألته حينها ما سبب احتجازي وما هي تهمتي، فسألني في 15 من شهر تشرين الثاني 2023، مع من تواصلت من الجهات الخارجية؟ أجبته أنني إعلامياً، واتواصل مع مؤسسات إعلامية بغاية العمل، فأخبرني أن تهمتي هي تصوير نقاط عسكرية في ريف حلب، على خلفية نشري لمقطع مصور كنت قد التقطه من نحو سنتين، وأعطيته هاتفي وفتشه بشكل كامل لحوالي ساعة من الوقت".

وأكد أنه رد على الأمني بأن مقطع الفيديو قديم وأعطاه تاريخ التصوير وأثبت له ذلك، مضيفاً أن الأمني أخبره بأنه لن يخرج من الاحتجاز حتى يقوم بالتوقيع على تعهد بعدم ممارسة العمل الإعلامي حتى يقوم "الإمام بإصلاح وضعه مع وزارة الإعلام في حكومة الإنقاذ".

وذكر "الإمام" في تصريحه أنه أجبر على التوقيع على تعهد في مكان احتجازه، بعدم ممارسة العمل الإعلامي، مشيراً إلى أن العناصر الأمنية وضعته في إحدى سياراتها وأنزلوه في مكان إقامته بريف إدلب حوالي الساعة الثامنة من مساء اليوم ذاته.

الحكم بالسجن على صحفيَين سوريين في تركيا

- **أصدرت محكمة الجنايات الابتدائية الثامنة في ولاية إسطنبول التركية، بتاريخ 20/12/2023، حكماً على الصحفيين السوريين علاء فرحات وأحمد الريحاوي، بالسجن مدة 6 سنوات، وذلك على خلفية اتهامهما بالإساءة للجمهورية التركية.**

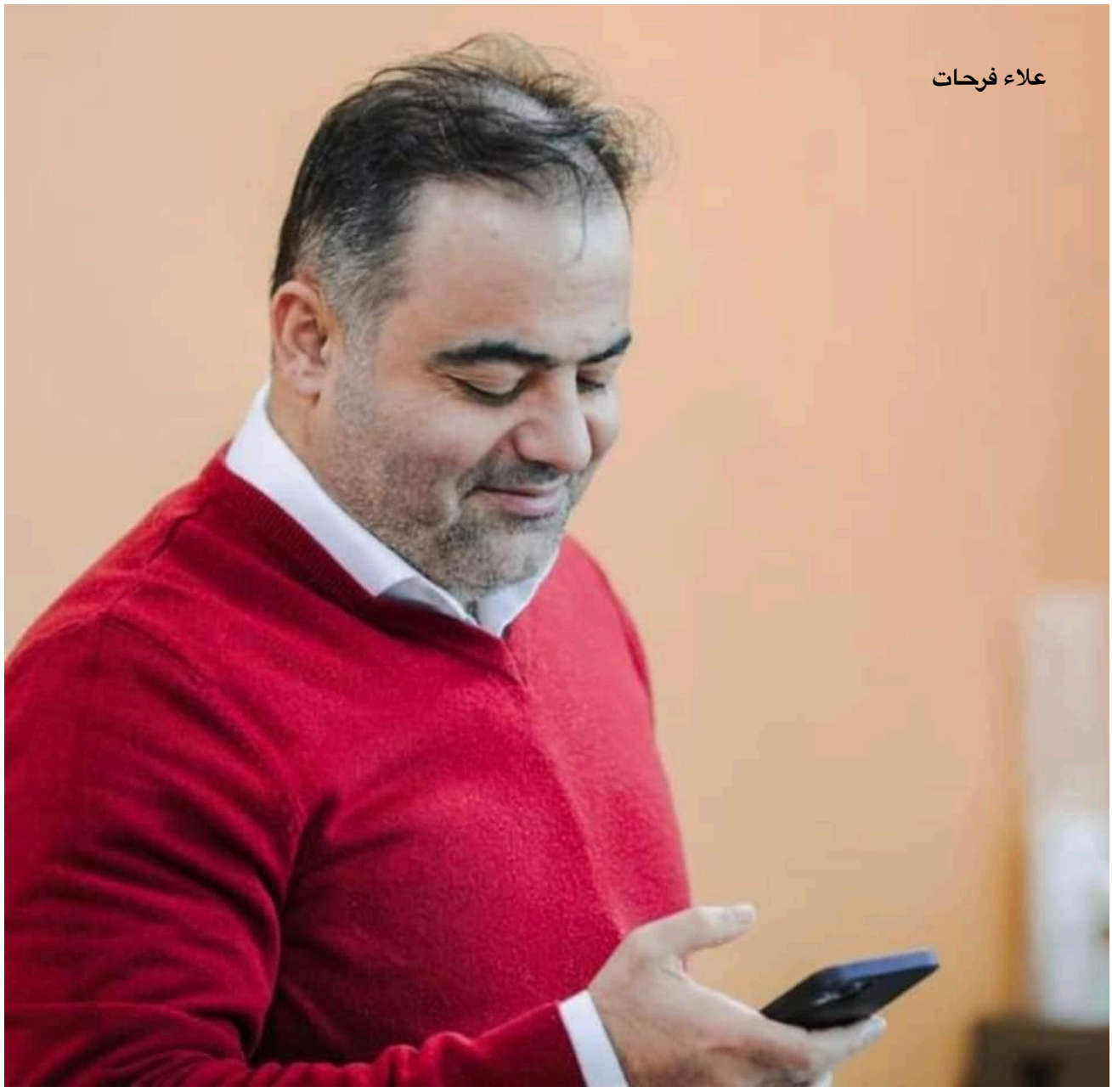

وكان الصحفي علاء فرحات، يعمل مديراً لـ"أورينت"، فيما عمل الصحفي أحمد ريحاوي، مقدماً لبرنامج "تفاصيل" ومذيعاً في "أورينت".

الناشط طه الغازي قال في منشور له على صفحته الشخصية بـ"فيس بوك": إن "قرار المحكمة كان قائماً على الشكوى التي تقدم بها أوكتاي يلماز، بعد مشاركته في إحدى حلقات برنامج تفاصيل على قناة أورينت والتي تناولت انتهاكات بعض عناصر الجندرما ضد اللاجئين السوريين على الشريط الحدودي".

وأوضح أن قرار المحكمة بُني على نص المادتين 216 و217، من قانون العقوبات التركي، اللتين تشيران إلى (التحريض على مشاعر الكراهية والبغضاء بين مكونات المجتمع- نشر معلومات مضللة)، مشيراً إلى أنه يمكن استئناف قرار المحكمة.

وأكد "الغازي" ما أورده الزميل أحمد ريحاوي في برنامجه خلال استضافة "يلماز" من معطيات تتعلق بانتهاكات بعض عناصر الجندرما التركية على الشريط الحدودي مع سوريا، "لم تكن من بنات أفكاره، وإنما هي بيانات وإحصائيات كانت قد وثّقتها هيئات ومنظمات حقوقية تركية ودولية، يضاف إليها قيام الحكومة التركية خلال السنوات الماضية بفتح تحقيقات عدة في حق بعض عناصر الجندرما، الأمر الذي يوثق دون شك وقوع انتهاكات لا إنسانية".

وكان المركز السوري للحريات الصحفي في رابطة الصحفيين السوريين، قد وثق في تقريره عن الربع الأول من عام 2023، اعتقال السلطات التركية الثلاثاء 14/3/2023، الصحفيين علاء فرحات وأحمد الريحاوي، في ولاية إسطنبول التركية، على خلفية شكوى كيدية تقدّم بها المحلل السياسي التركي أوكتاي يلماز، ضيفُ حلقةٍ من برنامجِ "تفاصيل"، إلى أن أفرجت عنهما بتاريخ 16/3/2023.

رابطة الصحفيين السوريين دانت في بيانٍ سابق، نشرته بتاريخ 15 آذار 2023، احتجاز السلطات التركية للزميلين "الريحاوي" و"فرحات"، على خلفية مشادّة كلامية جرت داخل استوديو- تلفزيون أورينت- في تركيا، ليلة 14 آذار/ مارس 2023، أثناء تسجيل حلقة مصورة حول إطلاق الجندرما التركية النار على مواطنين سوريين حاولوا عبور الحدود السورية التركية للاطمئنان على ذويهم، الذين انقطعت أخبارهم بعد الزلزال المدمر الذي أصاب سوريا وتركيا في 6 شباط فبراير الماضي، مما تسبب بمقتل بعض السوريين، بالإضافة إلى تعذيب أخرين.

وأضاف البيان أن مقطع الفيديو المتداول للمشادّة الكلامية بين المذيع في قناة أورينت وضيفه المحلّل السياسي التركي يلماز، أظهر عبارات مُهينة بحق السوريين وجّهها الأخير أثناء الحلقة التي تناولت جريمة مقتل ثلاثة سوريين بعد إطلاق الجندرما التركية النار عليهم وتعذيب من ألقي القبض عليهم بأسلوب ينتهك معايير حقوق الإنسان.

وأشار البيان إلى أن الفيديو يُظهر كيف تابع يلماز سلوكه بتمزيق الأوراق وسكب الماء على الطاولة، ما حمل المذيع على مطالبته بالكف عن استخدام هذه العبارات المُهينة، ثم طلب منه مغادرة الاستديو حال رفضه التوقف عن هذا السلوك.

على إثر ذلك، قام المحلل التركي بالتوجه إلى الشرطة التركية في إسطنبول، والتي قامت بدورها باحتجاز الصحفيين "فرحات" و"الريحاوي"، وعرضهما على القضاء، الذي قرر رفض الشكوى المقدمة من يلماز وإخلاء سبيلهما بتاريخ 15 آذار، مع تحويلهما إلى دائرة الهجرة في إسطنبول، التي قامت بإطلاق سراحهما في اليوم التالي.

بدورها أوضحت "أورينت" ملابسات احتجاز الصحفيين، وقالت في بيانٍ نشرته على معرفاتها الرسمية بتاريخ 15/3/2023: إن "السلطاتُ التركية أوقفت مديرِ أورينت علاء فرحات ومقدمَ برنامجِ تفاصيل أحمد الريحاوي، منذُ ليلِ الثلاثاء الرابعَ عشرَ من آذار بعد شكوى تقدَّمَ بها ضيفُ حلقةٍ من برنامجِ تفاصيل"، مشيرةً إلى أنَّ عمليةَ التوقيفِ تمتْ بعدَ تصويرِ الحلقةِ مباشرةً، وقبلَ بثّها بساعةٍ كاملةٍ، على منصاتِ ومعرفاتِ أورينت الرسمية.

وأكد البيان أنّ مضمونَ الحلقةِ راعى كلّ جوانبِ العملِ الصحفي المهني، وغطّى موضوعَ النقاشِ من قبلِ المقدّمِ أحمد الريحاوي، والضيوفِ المشاركين في الحلقة، من كافة الزوايا ودونَ أيِ تحيزٍ أو توجيهِ اتهاماتٍ أو افتراءاتٍ أو نشرِ أخبارٍ مضلّلة.

وأوضح أن ضيف الحلقة "أوكتاي يلماز" هاجم الزميلَ الريحاوي، ووجَّهَ له وللسوريين عباراتٍ "عنصرية"، مستخدماً عباراتٍ فوقيةً ومستهجنةً من الجمهورَينِ السوري والتركي.

متابعات المركز الدورية

في سياق المتابعات الدورية للمركز السوري للحريات الصحفية، بشأن حالة الحريات الإعلامية في سوريا، والتضييق المستمر ضد الإعلاميين، رصد المركز حالة ضغط بحق إعلامي في محافظة إدلب خلال شهر تشرين الثاني الماضي، وبعد أن تحقق المركز منها أدرجها في سياق المتابعات الدورية.

- إذ استدعت وزارة الشؤون الصحفية (وزارة الإعلام) في حكومة الإنقاذ، بتاريخ 16/11/2023، الناشط الإعلامي محمد جمال دعبول، على خلفية تغطيته مظاهرة في مدينة إدلب، مناهضة لتحرير الشام.

وبحسب تصريح دعبول للمركز أن عناصر من الأمن العام أخبروه بأن عليه أن يوقع تعهداً بعد تغطية المظاهرات المشابهة مرةً أخرى إلا أنه رفض ذلك، ليتم لاحقاً تحويل القضية إلى المحكمة العسكرية، والتي بدورها قامت باستدعائه بتاريخ 20/11/2023، وأبلغت أن القضية قد انتهت ولا يوجد أية تهمة بحقه.

ويعمل محمد دعبول، مديراً لمكتب سوريا في شركة TREND X، بالإضافة إلى عمله مصور فري لانس، وعمل سابقاً كفري لانس مع العديد من القنوات والمواقع، منها صوت أمريكا VOA، التلفزيون الألماني ZDF، صحفية Atlantic Council، الجزيرة الإنكليزية، BBC البريطانية، تلفزيون سوريا، وقناة أورينت. وهو من مواليد 5/1/1998، في مدينة إدلب.

خامساً- الخاتمة

يعامل الصحفيون والموظفون في وسائل الإعلام زمن الحرب معاملة المدنيين، وبالتالي يجب أن تضمن الأطراف المتنازعة حمايتهم، فمن المبادئ الأساسية في القانون الدولي (حصانة الذات البشرية بحيث لا تكون الحروب مبرراً للقتل والاعتداء على المدنيين الغير مشاركين بالحرب، كما يجب توفير الأمن لهم).

فقد نصت المادة 79 من البروتوكول الإضافي الملحق باتفاقية جنيف 1949 لحماية المدنيين بالنزاعات العسكرية على أن **"الصحفيين المدنيين الذين يؤدون مهماتهم في مناطق النزاعات المسلحة يجب احترامهم ومعاملتهم كمدنيين، وحمايتهم من كل شكل من أشكال الهجوم المتعمد، شريطة ألا يقوموا بأعمال تخالف وضعهم كمدنيين".**

وبموجب نظام روما الأساسي لمحكمة الجنايات الدولية تعد الجرائم الواقعة ضد المدنيين والأعيان ومن ضمنها مقرات وسائل الإعلام جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية (المادتين 7 و 8).

فيما تضمن القرار رقم 1738 لعام 2006 الصادر عن مجلس الأمن الدولي:

*** إدانة الهجمات المتعمدة ضد الصحفيين وموظفي وسائل الإعلام والأفراد المرتبطين بهم أثناء النزاعات المسلحة.**

*** مساواة سلامة وأمن الصحفيين ووسائل الإعلام والأطقم المساعدة في مناطق النزاعات المسلحة بحماية المدنيين هناك.**

*** اعتبار الصحفيين والمراسلين المستقلين مدنيين يجب احترامهم ومعاملتهم بهذه الصفة.**

*** اعتبار المنشآت والمعدات الخاصة بوسائل الإعلام أعياناً مدنية لا يجوز أن تكون هدفاً لأي هجمات أو أي أعمال انتقامية.**

وبالتالي فإن ما تقوم به مختلف الأطراف المرتكبة للانتهاكات بحق الإعلاميين والصحفيين في سوريا، من "قتل" و "اخفاءٍ قسري" و "اعتداء على المؤسسات الإعلامية" و "انتهاكات أخرى" ترقى إلى جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية وفق ما أوردناه أعلاه.

لذلك فإن المركز السوري للحريات الصحفية في رابطة الصحفيين السوريين، يدعو إلى احترام حرية الصحافة وضمان سلامة العاملين في الحقل الإعلامي ومحاسبة المسؤولين عن الانتهاكات، ويطالب الأطراف الفاعلة في سوريا والأطراف الدولية المعنية بتفعيل القوانين الدولية الخاصة بحماية الإعلاميين والدفاع عنهم وعن حرية الصحافة وحق نقل المعلومات في البلاد، كما يوصي باحترام نص المادة 19 من الإعلان العالمي لحقوق الانسان، التي تنص أن **"لكل شخص الحق في حرية الرأي والتعبير، ويشمل هذا الحق حرية اعتناق الآراء دون أي تدخل، واستقاء الأنباء والأفكار، وتلقيها وإذاعتها بأي وسيلة كانت، دون تقيد بالحدود والجغرافية"**.

ويدعو المركز كافة المنظمات الدولية المهتمة بالشأن الإعلامي والحقوقي للمساهمة بتعزيز استقلال وسائل الإعلام في سوريا واستدامتها وتنوعها.

THE SYRIAN JOURNALISTS ASSOCIATION

رابطة الصحفيين السوريين

www.syja.org

info@syja.org